الحرب اى القتال بين العقل الذى هو ولى خليفة الله وبين الهوى الذى هو خليفة
الضلال ولاجله نشأت اى ظهرت وترتبت الفتن بين الفريقين ووقعت الحروب ايضا
بين ارباب الدول اى الوزراء والعساكر كما قدمناه فى ابواب سابق على هذا الباب ولم يزل القتال
والخصام يعمل حتى كشفت اى اسفرت الحروب عن ساقها اى ظهرت وتبينت لشدتها وعمت
الوقايع جميع اقطار المملكة الانسانية وآفاقها اى ظاهرها وباطنها هو طلب الرياسة
اى الرفعة والسلطنة على هذا المملك اى الجسم الانسانى فان الروح يريد الرياسة على المملك المذكور
والهوى يريد الرياسة عليه ايضا والاتفاق بينهما غير ممكن ومن هنا وقع النزاع بينهما على الملك
وفى ذلك عبرة لاولى الابصار فكل من احب الرياسة والرفعة على غيره وطلب التحكم فيه تعب وذلت
نفسه فى طلب ذلك واتته انواع المشقات والمحن والبلايا والهموم والغموم من سايرالوجوه بحيث
يصير دائما مشغول فى الدنيا بالمداهنة والمدارات للناس وفى الاخرة محجوب عن الله بكل
شدايد المحشر لانه ساع فى مرضات نفسه واستيفاء حظوظها العاجلة ومن كان
بهذه المثابة فى الدنيا لم يفتح الله تعالى له بابا لوصوله ولا يسهل له طريق السلوك اليه
وقد اضاع عمره فى الدنيا بلا فايدة اذ السير الى الله تعالى مبنى على قطع عقبات النفس
ومحو اثارها ودعاويها وازالة احكام طبيعتها وجبلتها حتى تظهر من ذلك كله فهم
طلب الرياسة الكونية انقطع عن السير الى الحضرة الالهية ليخلصه اى يخلص الملك من حصل
بيده من احد الخليفتين الى النجاة التى يعلمها كل منهما لان العقل له نجاة يعرفها والهوى
له نجاة فى زعمه يعرفها وكل منهما يريد ان يكون الملك بيده ليديره على حسب ما هو عالم
من هداية او ضلال اذ الاى لانه لا يصح عقلا ولا شرعا اى لا فى العقل ولا فى الشرع ان يكون تدبير
اى سياسة ملك واحد بيد امرين اى ملكين مستقلين متناقضين اى مختلفين فيما
بينهما فى حكمهما فان حكم العقل يدعو الى طريق الهدى وحكم الهوى يدعو الى طريق الضلال
قال الله تعالى لو كان فيهما اى فى السموات والارض الهة الا الله لفسدتا لانه لا يتفق
اثنان على قلب واحد ولا على امر واحد لاختلاف مشرب كل منهما وان فرضنا اى قدرنا
اتحاد وفى بعض النسخ اتفاق الارادة اى جواز ذلك فى حق المخلوقين فى بعض
الامور فان حكم العادة الجارية فى الناس غالبا يابى اى لا يقبل ذلك الاتفاق كما
شاهدناه من احوال الخلق فانهم يختلفون على اى شى وتقع بينهم المنافرة وحكم
الشرع المحمدى ياتى ذلك ايضا فى حق اتحاد هذين الامرين اى الحاكمين المذكورين على
ملك واحد بحكم الحديث الاتى آنفا وما سمعت من احد قال بخرقهما اى لنسخهما اى
حكم العادة وحكم الشرع اى ما ورد ذلك فى حق شخص من العلماء قط اى اصلا
ان احد وافق حاله حال شخص آخر من سايرالوجوه لا فى الصورة ولا فى الاقوال

ولا فى الاحوال ولا فى الراى وان اتفقا اثنين على معنى واحد فيكون ذلك منازلة ومتابعة بان
ينزل احدهما للاخر ويتبعه فى امره وذلك ليس بموافقة واذا كان هذا الامر كما ذكرنا
فلم يرد الله تعالى اى لم يقدر ان يدبر اى يحكم على هذا الملك اى الجسم الانسانى
فى الظاهر والباطن الا امير واحد اما العقل واما الهوى لكن العقل هو الاصل فى الحكم
لانه وزير الروح وهو من امر الله والهوى خارج عن الله بالدعوى كما قال تعالى والتبع الهوى فيضلك
عن سبيل الله وقد ذم تعالى فى حق ابليس فسقه اى خرج عن امر ربه وصح تعالى بذلك الانقراد المذكور على لسان
رسوله محمد صلى الله عليه وسلم كما ورد فى الحديث فيما تقدم اذا بويع لخليفتين اى فى زمن
واحد على تدبير مملك واحد فاقتلوا الاخر منهما اى المتاخر فى المبايعة وابقوا الاول وذلك اذا لم
يسلم للخليفة الاول وينقاد اليه ويدخل تحت تصرفه واما اذا كان كذلك فانه لا يقتل لانه
صار فى حكم الرعية والخلافة لها مرتبتان مرتبة ظاهرة ومرتبة باطنة وقد تقررت الخلافة
الظاهرة فى حكم الظاهر من زمن ابى بكر رضى الله عنه الى ان صارت سلطنة وقد تبوها الملوك
على قوانين واداب وطرق معروفة بينهم ومشاهدة عند رعاياهم وثبتت الخلافة الباطنة
فى الامر الباطن من عهد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وهى مرتبة على نمق الخلافة الظاهرة بل قوانين
الخلافة الظاهرة وعاداتها مرتبة على قوانين الخلافة الباطنة وعاداتها اذ هى الاصل وكلامنا
الان هذا فى هذا الباب فى الخلافة الباطنة التى مشى عليها الخلفاء المحققون من اهل
الباطن على حسب حكم الخلافة الظاهرة انبوبا على انبوب اى حرفا على حرف فى المشرب
وجريا على ذلك الاسلوب اى الطريق اعتراض اى هذا محل اعتراض يكشف الاسرار
الالهية تقديره كما قال المصنف قدس الله سره ربما يتفق للمنازع اى المجادل لنا
فى هذا العلم الربانى والمشرب الروحانى ان يستروح اى يستشكل من هذا الحديث
الوارد فى قتل الخليفة الاخر وكلامنا الذى ذكرناه فى ذلك شيأ ما اى اى استشكال
كان فيقول قد ق لى النبى صلى الله عليه وسلم فى الحديث اقتلوا الاخر منهما اى
من احد الخليفتين وقد ريك اى يعلمك لعل الهوى يكون هو الذى تقدم والعقل
هو الذى تاخر فيكون الهوى صاحب الخلافة والعقل معزول عن الخلافة فيقتل العقل
حينئذ على هذا المعنى المذكور فنقول فى الجواب ليس التقدم والتاخر هنا اى فى هذه
الخلافة الباطنة دور الظاهرة بالازمان اى التقدم والتاخر زمانا كما هو المتبادر الى
مفهوم غالب الناس وانما التقدم والتاخر هنا اى فى خلافة الباطن باحصاء اى باستيفاء
الشرايط اعنى شرايط الامامة العشرة المذكورة فى الامام كما سيأتى بيانها قريبا
فى حكم الظاهر والباطن فمتى اى من وجدت فيه تلك الشرايط كان هو المقدم اى
السابق للامامة والمستحق لها فيتقى عليها ويخلع اى يعزل عن الخلافة من لم تكمل

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)